

إضاءة

طبقة الجنّد كآلة قتل

محمد نزال

عندما تكذّست النفايات في شوارع بيروت وضواحيها، قبل نحو عامين، كان «صاحبنا» في ذروة غضبه. صاحبنا هذا شرطي أو، بمعنى أوسع، رجل أمن. كان لديه صفحة على «الفيسبوك». لم تكن باسمه. كان يأخذ راحته في شتم «الدولة». تفاقمت الأزمة، فنزل الشبان إلى ساحات الاحتجاج، وانطلق التشويق منقولا على الهواء مباشرة. مُسلسل من المواجهات بين المتظاهرين وقوى الأمن. كانت خدمة صاحبنا في منطقة الاحتجاجات تماما. هذه صدفه سيئة له. هو ليس مترجماً. لا يُريد أن يفعل قبل أن يتمكّ منزلاً. تحدّث كثيراً عن خوفه من التورط بقرض سكني. هو مُعيل لعائلته. جاءت النفايات وجعلت غضبه ينفجر. راح يشتم الدولة أكثر من أي وقت مضى. يفعل ذلك وهو «ابن دولة». يقف مع زملائه العسكر في الساحة، يحمل هراوته، مشدسه على خصره. إلا أنه نجح في «التملص» من ضرب أي متظاهر. مجازفة فيها طيرانه من وظيفته. المهم نجح. بعد أيام، والاحتجاجات مستمرة، أخبرنا عن رغبته في البكاء عندما تعرّض له أحد المتظاهرين بالشتم، وقد أصيب ببعض المقذوفات البلاستيكية. إذ ودّ أن يقول للشبان: «سامحك الله، أنا مثلكم موجوع، وربما أكثركم وجعاً». عاش انفصاماً. في الصباح يلعب دور «رجل الدولة» وفي المساء، عندما تهدأ الساحة، يُصبح مغزداً في شتم كل ما يمت إلى الدولة بصلة. هل كان زملاؤه مثله؟ كلاً. كان غريباً بينهم أيضاً. حالة خاصة. بعضهم يسخرون منه. رجل أمن بهذه الطيبة والبساطة! هذا يحصل، ولو نادراً، وبالتالي حالة صاحبنا لا تنفع للتعظيم. مشكلته كانت أنه يقرأ كثيراً. هذا ما كان يقوله. ففضلاً عن حساسيته العاطفية، وهذه لها علاقة بتكوينه النفسي، كان يقرأ كتباً فلسفية وفكرية وروايات أدبية عالية وما شاكل. كل هذا بجهد الشخصي.

ليس لمؤسسته أي دور هنا. ينفر ويشتم من جهل أقرانه وسطحيتهم وغبوتهم. لم يكن يلومهم وهو يعلم أنّ هذا ما يجب أن يكونوا عليه. نسمع عن رجل أمن عداء. بطل في السباق الفلاني. بطل في ألعاب القوى. نسمع عن نادر رياضي باسم الشرطة أو الجيش. هذا في كل العالم تقريباً. لم نسمع مزة عن رجل أمن فيلسوف؟ لم يشتهروا بقضايا ثقافية فكرية إلخ؟ إنهم كتلة عضلات. لا تريد مؤسساتهم الأمنية منهم إلا العضلات. على العكس، مشكلة أن «يفكر» هؤلاء كثيراً، وإلا فلن يستقيم هذا مع «نفذ». الطاعة ثم الطاعة ثم الطاعة. السُلطة لا تُحب لرجالها

لا يمكن أحداً أن يعول على جعل ضميرهم يؤتّبهم

أن يفكروا أكثر مما ينبغي. الصورة النمطية لرجل الأمن، في العالم، تجدها غالباً محلّ شبهة أخلاقية. هذه لم تأت من فراغ. المطلوب منهم أن يقبضوا على اللصوص من بين المواطنين العاديين. فقط من بين هؤلاء. الحكومة تكره من يُناقسها في عملها. في نهاية الأمر، الشرطي أو رجل الأمن، أو العسكري عموماً، هو «مُنْتَج». من البلاهة التصويب عليه كأنه حالة قائمة بذاتها. لا يوجد شيء اسمه جيش، هكذا مُعلّقاً في الهواء، بعيداً عن السلطة السياسية. لا يكون كذلك فقط في حالة الانقلاب العسكري. لا يوجد كيان (له ذات واعية) اسمه رجال الأمن حتى يتوجّه إليه البعض بالنصائح والوطنيات والمواظ. لن تجدهم على الوجه. لا يمكن أحداً أن يعول على جعل ضميرهم يؤتّبهم. إنهم يقومون بعملهم. بالنسبة إليهم أنت من يجب أن يؤتّب ضميرك. هذا هو معلم الذي لا يعرفون سواه.

إنهم آلات قتل. لا سلبية في هذا التعبير. ما الذي يتدربون عليه في الدورات العسكرية؟ أليس استخدام العنف... وصولاً إلى القتل؟ إنهم أدوات خطيرة. لا يُحبون المزاح في هذه المساحة. يبدون في غاية اللطف عندما يكتفون بالصفع والركل. إنهم مُعدّون لما هو أبعد من ذلك. إنهم مجرد حرس. لو تمكّنت من ضرب سياسي فاسد حاكم، أو حتّى أخذته رهينة، أو رميته في مستوعب نفايات، فهذا في مكانها. كم يبدو هذا نافعا لو جرى تصويره ونشره! على الأقل خطوة جديدة تكسر الرتابة. التظاهر والاعتصام والهتاف لا ينفع عندنا. هذه ليست ثقافة في بلادنا.

رجال الأمن، والآن أصبح هناك نساء أمن، أو الشرطة كما أطلقت عليهم العرب قديماً، جاء ابن خلدون على ذكرهم: «واعلم أنّ السُلطان لا بدّ له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الإمارة والملك الذي هو بسبيله من الجندي والشرطي... وهي وظيفة مرؤوسة لصاحب السيف في الدولة». الإمبراطورية العثمانية، في بلادنا، كانت تجمع جندها وشرطتها (الإكشارية وسواهم) من بين رجال العصابات. كان هؤلاء يخونون الطبقة التي أتوا منها ويمعنون في التعذيب. نقرأ عن «العسس» كثيراً في تراث العرب. هؤلاء يساؤون اليوم أولئك الذي ينزلون إلى الساحات بثياب مدنية، فيما هم شرطة. كانوا مكروهين غالباً. ابن سيرين، صاحب تفسير الأحلام الكبير، يُفسّر رؤيا الشرطي في المنام بأنّه «ملك الموت، وقيل هول وهَمّ، وإذا جاء الشرطي مع أعوانه فإنه فزع وحزن وعذاب وخطر وذو سلطان شزير». هذا همّ في لاوعينا الجمعي منذ القدم.

صاحبنا الطيب، رجل الأمن، كان في الأيام الأخيرة من الاحتجاجات حاضراً لإطلاق النار على المتظاهرين. لم يفعل. أصبح يشتمهم... مع الدولة. حجزته مؤسسته في العمل ولم يعد يذهب إلى المنزل. تورّمت قدماه من الوقوف. كان على حافة انهيار عصبي. فقد الأمل من الجميع. الآن هو يشتم الجميع.

تقرير

المرامل تنهش جبال جبيل

فيفيان عقيقي



تعدّ المنطقة منكوبة ببناء كما كل المناطق التي تحتلها المرامل والكشارات (الأخبار)

نفذت حملة «جبيل تحاسب» اعتصاماً، أسس، في قرطبا الجبيلية، احتجاجاً على استمرار أعمال المرامل في بلحص المجاورة والمناطق المحيطة، وذلك «حفاظاً على السلامة المرورية على طريق جرد جبيل الجنوبي، والحد من الأخطار والأضرار التي تسببها الشاحنات، ووقف المجزرة البيئية المتمثلة بالمرامل غير الشرعية». وتلا منظمو الاعتصام بياناً طالبوا فيه وزارتي الداخلية والبيئة «بإيقاف مرامل المنطقة، وتأمين سلامة البيئة والطرق والأهالي، وملاحقة المرتكبين قضائياً، إضافة إلى تسليم مناطق المرامل إلى كليات الزراعة والهندسة لتتحول إلى كليات تطبيقية لإعادة استصلاح الأراضي وزرعها».

تجتاح المرامل قرى جرد جبيل الجنوبي، مستندة، بحسب المسؤول الإعلامي في الحملة سيمون كرم، إلى «قرار شفهي صادر عن وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، بناءً على توصية سياسية من الوزير جبران باسيل، الذي طالب بإعادة العمل في مرامل منطقة جبل لبنان أسوة بالمناطق الأخرى. وقضى هذا القرار بالسماح للمرامل المرخصة بالعمل يومي الاثنين والخميس، حتى باتت تحتل اليوم غالبية الجرد الجنوبي، من دون أن تستوفي الشروط الموضوعه من المجلس الأعلى للكشارات والمرامل»، ويشير كرم إلى أن «هذا القرار غير قانوني، ولا يمكن الاعتراض عليه إدارياً كونه منعدم الوجود خطياً، إلا أننا قدّمنا إخباراً لدى النيابة العامة البيئية في شباط الماضي، وأجرت

حماية البيئة، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال مشاركة النائب السابق فارس سعيد بالاعتصام، أسس، إضافة إلى انضمام بعض الأعضاء المحسوبين عليه إلى الحملة، بحسب ما يشير عضو بلدية قرطبا ومنسق التيار الوطني الحرّ في البلدة عبده صقر، علماً بأن المرامل لا تنحصر في بلحص التي استقلت إدارياً عن بلدية مزرعة السيد في عام 2014، بل هناك مرامل أخرى تنهش طبيعة المغيري ويانوح المجاورتين، والتي يستثمرها أشخاص من آل أفرام وهم من المحسوبين سياسياً على فارس سعيد، وهو ملف «تتابعه في البلدية، واستحصلنا على الخرائط والمستندات اللازمة التي تظهر هذه التعديت التي تشوّه البيئة وتضرّ بالأهالي، لمعالجتها بالأطر القانونية». ويشير رئيس اتحاد بلديات جبيل فادي مارتينوس إلى أن «بلحص لا تتبع إدارياً لأي بلدية، وتالياً لا سلطة إدارية للاتحاد عليها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المغيري التي لم تنضم إلى الاتحاد. لذلك المسؤولة تترتب على وزارتي الداخلية والبلديات والبيئة لأن صلاحياتنا محدودة، ولا يمكننا إغلاق مرامل وكشارات بل مجرد رفض إعطاء رخص مرامل في نطاقنا الإداري، لكننا نطمحنا سير الشاحنات وحددنا الحمولات المسموح بها ونفرض غرامات مالية على المخالفين. وهناك اتصالات نقوم بها للحث على حل هذه المجزرة البيئية، وهذه المرة الأولى التي تتعامل فيها السلطات المعنية مع الموضوع بجدية، وهناك توجه لإغلاق كل المرامل غير المرخصة، وإعادة تنظيم العمل في المرامل المرخصة».

يومية وعلى مدار الساعة، حتى بعد انقضاء مهلة الشهر التي انتهت في الخامس من حزيران الحالي». عملياً، تعدّ هذه المنطقة منكوبة بيئياً، كما غيرها من المناطق التي تحتلها المرامل والكشارات، إذ ساهمت أعمال الحفر في قطع الأشجار ونسف تماسك التربة، ما يهدّد بزحل الجبال، والتعدي على الأملاك العامة والخاصة خلال توسيع أعمال المرامل، ونشوء حفر تحت الطريق العام الذي يوصل قرطبا بساحل جبيل، ما يهدّد بانهيار الطريق وتحوله إلى طريق خطر على السلامة المرورية والعامة، وتهالك البنى التحتية نتيجة مرور الشاحنات عليها يومياً ولمرات عدة، ويضاف إلى ذلك تشويه الطبيعة والإسهام في تغير المناخ والقضاء على هوية المنطقة المصنفة اصصيافية.

ورغم ذلك، تبرز محاولات استغلال القضية سياسياً وتذكية مشاعر «المظلومية المسيحية»، على حساب

الكافية لمحاسبة إدارة الشركة، في حين أن كبار المساهمين هم الذين يفوضون أعضاء مجلس الإدارة، وبينهم سياسيون ومؤسسات دينية (مثل أبرشية بيروت المارونية، وقف فقراء كنيسة مار جرجس للطائفة المارونية، أبرشية أنطلياس المارونية، البطريكية المارونية. المحكمة الروحية المارونية الموحدة، الجمعية الخيرية العمومية الأرمنية، الرهبانية الباسيلية الشورية، وقف الجمعية الخيرية للروم الأرثوذكس، وقف طائفة الروم الأرثوذكس، وقف مار جرجس للروم الأرثوذكس، وقف فقراء كنيسة القديس جاورجيوس لطائفة الروم الأرثوذكس) ومصارف كبرى (مثل بنك نيويورك) وصناديق استثمارية وبلدية بيروت... معظم هؤلاء لا يعيرون اهتماماً لمصالح صغار المساهمين.

يحاول تقرير مجلس إدارة «سوليدير» التأكيد أن ملاءة الشركة المالية لا تزال كبيرة بالاستناد إلى ارتفاع قيمة السندات المحزرة لمصلحتها والناجحة من عقود البيع إلى 509,3 ملايين دولار، فضلاً عن عمليات تسديد سابقة بقيمة 45,3 مليون دولار، أي أن قيمة السندات المحزرة لمصلحة الشركة 554,6 مليون دولار. في الواقع، إن ارتفاع قيمة السندات المحزرة ليس أمراً مبشراً بالخير في شركة اضطرت إلى أن تباع 11 قطعة أرض في 2016 بأسعار أدنى من الرائجة، لا بل يعني هذا الأمر أن هناك الكثير من المشاكل مع الزبائن. وقد بدا هذا الأمر أكثر وضوحاً من خلال تفاصيل المؤونات التي خصصت، إذ كان بينها 100 مليون دولار كاحتياطات عامة عن عقدي بيع جرى إلغاؤهما وعن السندات المحزرة لأمر الشركة عن عقود بيع العقارات. وما هو لافت في التقارير السنوية السابقة أنه يكاد يخلو أي تقرير سابق من مؤونات متصلة بمشاكل متعلقة بعقود مع الزبائن كانت كلفتها مرتفعة جداً على ميزانيات الشركة.

وأكثر من ذلك، فإن الشركة اضطرت في عام 2016 إلى أن تتوقف عن الاستدانة من خلال التسهيلات المكشوفة، ولجأت إلى استبدالها بديون قصيرة الأجل، وهو ما زاد أعباء الفوائد على ميزانية الشركة التي تكبدت 36 مليون دولار فوائد فقط، علماً بأن مجمل التسهيلات والقروض المصرفية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل تبلغ 606 ملايين دولار، أي أنها تفوق السندات المحزرة «غير المضمونة».

وفي 2016 استنفدت الشركة كل أوقافها لدعم سعر سهم سوليدير، إذ سجلت في القيود المحاسبية خسائر بقيمة 35 مليون دولار لدعم السهم، فيما تبين أن كلفة الإيجارات ارتفعت بنسبة 23%، ما يعني أن التعثر في التحصيل ليس المشكلة الوحيدة لدى الشركة، بل لديها مشكلة سيولة وارتفاع الكلفة الإدارية والتشغيلية.

خلفية طمر النفايات غير المفروزة والمباشرة بالطمر قبل إنشاء كاسر الأمواج، إضافة إلى إثارتهم مسألة تأثير وجود المطمر الملاصق لجدار مطار رفيق الحريري الدولي على سلامة الطيران المدني، طالبين إقفال المطمر نهائياً. وبناءً عليه، وبعد التحقيقات، أصدر القاضي ممدان قراره، معتبراً أن المطمر غير مطابق للمواصفات البيئية، وأنه «يُمثّل بحالته الراهنة خطراً على حركة الطيران قد يزداد مع الوقت بسبب جذبه الطبيعي للطيور».